

المحاضرة 08: المعيار المحاسبي الدولي IAS07: جدول تدفقات الخزينة

تمهيد:

تبين قائمة التدفقات النقدية المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة. ويتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (7) التدفقات النقدية، حيث يصنف المعيار التدفقات النقدية إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات من الأنشطة الإستثمارية، وتدفقات من الأنشطة التمويلية وقد عرف هذا المعيار تلك النشاطات كما يلي:

- ✓ النشاطات التشغيلية: وهي النشاطات الرئيسة لتوليد الإيراد في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الإستثمارية أو التمويلية.
- ✓ النشاطات الإستثمارية: وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، وغيرها من الإستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.
- ✓ النشاطات التمويلية: وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقتراض التي تقوم بها المنشأة.

1- هدف المعيار:

تُعد المعلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقد ومُعادلات النقد، واحتياجات المنشأة لاستغلال تلك التدفقات النقدية. وتتطلب القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون تقويماً لقدرة المنشأة على توليد النقد ومُعادلات النقد وتوقيت ودرجة التأكد من ذلك.

وهدف هذا المعيار هو المطالبة بتوفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد ومُعادلات النقد الخاصة بالمنشأة باستخدام قائمة للتدفقات النقدية تصنف التدفقات النقدية الناتجة خال الفترة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

2- نطاق المعيار:

- يجب على المنشأة أن تُعد قائمة للتدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، ويجب أن تعرضها كجزء لا يتجزأ من قوائمها المالية لكل فترة تعرض عنها القوائم المالية.
- يحلّ هذا المعيار محل المعيار الدولي للمحاسبة 7 "قائمة التغيرات في المركز المالي"، المعتمد في يوليو 1977 .
- يهتم مستخدمو القوائم المالية لأية منشأة بكيفية توليد المنشأة للنقد ومُعادلات النقد، وكيفية استخدامها لها. وذلك هو الحال بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشأة وعمّا إذا كان النقد يمكن اعتباره منتجاً للمنشأة، كما هو الحال مع المنشآت المالية. وتحتاج المنشآت للنقد بشكل أساسي للأسباب نفسها مهما تباينت أنشطتها الرئيسية المنتجة للإيراد. فهي تحتاج للنقد لتنفيذ عملياتها، وتؤدي واجباتها وتوفر العوائد للمستثمرين فيها. ومن ثمّ، يتطلب هذا المعيار من جميع المنشآت أن تعرض قائمة للتدفقات النقدية.

3- أهمية قائمة التدفقات النقدية :

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر و استخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج و الميزانية بصورة مختصرة جداً، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، و لكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين منفردة أو مجمعة الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، أو مصادر و استخدامات النقدية خلال الفترة.

و تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين و الدائنين و الأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات

و تمويل الاستثمارات، و مدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، و تساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية، و هكذا فإن قائمة التدفقات النقدية تقدم الأجوبة عن الأسئلة المهمة التالية:

- من أين أتت النقدية خلال الفترة ؟.
- في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة ؟
- ما هو التغير الطارئ في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

4- تعريف المصطلحات:

- النقدية: تشمل النقدية الجاهزة والودائع تحت الطلب.
- معادلات النقدية: هي استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة، قابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية محددة خلال فترة قصيرة (أقل من 3 أشهر)، دون مخاطر مهمة لتغير القيمة، وتستبعد منها الاستثمارات في حقوق الملكية ما لم تكن في جوهرها نقدية معادلة؛ أما السحب على المكشوف القابل للسداد عند الطلب، فيعتبر في بعض الدول، جزء من إدارة النقدية، رغم أن الاقتراض من البنوك يعتبر في العموم أنشطة تمويلية.
- التدفقات النقدية: هي التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها، ويستبعد من التدفقات النقدية الحركات بين بنود النقدية وما يعادلها، لأن هذه المكونات تعتبر جزء من إدارة النقدية للمنشأة وليست جزء من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.

5- مكونات قائمة تدفقات الخزينة:

تصنف قائمة التدفقات النقدية المقبوضة والنقدية المدفوعة خلال فترة مالية معينة إلى أنشطة تشغيلية وأنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية. ويوفر التصنيف وفق تلك الأنشطة معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية تقدير أثر هذه الأنشطة على المركز المالي وتحديد مصادر السيولة، ومعرفة العلاقات بين تلك الأنشطة. وقد أدرج معيار المحاسبة الدولي مكونات التدفقات النقدية التالية:

أولاً- الأنشطة التشغيلية:

يُعد مبلغ التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية مؤشراً رئيسياً على مدى ما ولدته عمليات المنشأة من تدفقات نقدية كافية لسداد القروض، والمحافظة على القدرة التشغيلية للمنشأة، ودفع توزيعات الأرباح، والقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل. وتُعد المعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية، مع غيرها من المعلومات، مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

تُستمد التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية بشكل رئيسي من أنشطة المنشأة الرئيسية المنتجة للإيراد. وبناءً عليه، فهي تنتج بشكل عام من المعامات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد الربح أو الخسارة. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

- المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛
- المقبوضات النقدية من عوائد حقوق الملكية الفكرية والأنعاب والعمولات والإيرادات الأخرى؛
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات؛
- المدفوعات النقدية للموظفين، وبالنيابة عنهم؛
- المدفوعات النقدية لضرائب الدخل، أو المبالغ المستردة منها، ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية؛
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من العقود المُحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة.
- قد ينشأ عن بعض المعامات، مثل بيع إحدى الآلات، مكسب أو خسارة تُضمّن في الربح أو الخسارة المثبتة. وتُعد التدفقات النقدية المتعلقة بمثل تلك المعامات تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة الاستثمارية. وبالرغم من ذلك، تُعد المدفوعات النقدية لتصنيع أو اقتناء أصول يُحتفظ بها للتأجير للغير ثم يُحتفظ بها لاحقاً للبيع (الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة 16) تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التشغيلية. وتُعد أيضاً المقبوضات النقدية الناتجة من الإيجارات والمبيعات اللاحقة لمثل هذه الأصول تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التشغيلية (مثل شركات تأجير السيارات السياحية تقوم بتأجير السيارات ضمن نشاطها التشغيلي ومن ثم وبعد نهاية عمر السيارة ارت تقوم بعرضها للبيع).
- قد تحتفظ المنشأة بأوراق مالية وقروض لأغراض التعامل أو المتاجرة، حيث تشبه في هذه الحالة المخزون المُقتنى تحديداً لإعادة البيع. وبناءً عليه، تُصنف التدفقات النقدية الناشئة عن شراء وبيع الأوراق المالية المحتفظ بها للتعامل أو المتاجرة على أنها أنشطة تشغيلية. وبالمثل، تُصنف عادةً السلف والقروض النقدية التي تقدمها المؤسسات المالية على أنها أنشطة تشغيلية، لأنها تتعلق بنشاط المنشأة الرئيسي المنتج للإيراد.

ثانياً - الأنشطة الاستثمارية:

يعد الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية مهماً لأن التدفقات النقدية تعبر عن مدى ما تم إنفاقه على الموارد بقصد توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية. والنفقات التي ينتج عنها أصل مثبت في قائمة المركز المالي هي وحدها التي تستحق التصنيف على أنها أنشطة استثمارية.

من أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

- المدفوعات النقدية بغرض الحصول على الأصول غير الجارية، بما فيها مصاريف التطوير والأصول الأخرى المطورة داخلياً؛
- المقبوضات النقدية من بيع الأصول غير الجارية؛
- المدفوعات من السلفيات والقروض المقدمة للغير، والمقبوضات النقدية من سدادها (عدا المدفوعات والمقبوضات من السلفيات والقروض المقدمة من قبل المنشآت المالية)؛
- المدفوعات والمقبوضات النقدية لامتلاك أو بيع أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين لمنشآت أخرى، أو الحصص في المؤسسات المشتركة (عدا المدفوعات والمقبوضات للأدوات التي تعتبر معادلة للنقدية أو المكتناة لأغراض التعامل أو المتاجرة)؛
- المدفوعات والمقبوضات النقدية للعقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود التبادل، إلا عند اقتناء هذه العقود لغايات التعامل أو المتاجرة، أو عند تصنيف المدفوعات والمقبوضات ضمن الأنشطة التمويلية.
- عند المحاسبة عن العقد على أساس أنه عقد تحوط لوضع محدد، فإن التدفقات النقدية لهذا العقد تصنف بنفس الطريقة التي تصنف بها التدفقات النقدية للوضع الذي تم التحوط منه.

ثالثاً - الأنشطة التمويلية:

وتتضمن التغيرات النقدية في بنود حقوق الملكية والإلتزامات، ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات التمويلية ما يلي:

- المقبوضات النقدية من الملاك لزيادة أرس المال وإصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى .
- المدفوعات النقدية إلى الملاك لتخفيض أرس المال.
- المدفوعات النقدية نتيجة شراء أو رد إسترجاع أسهم المنشأة المصدرة (أسهم الخزينة).
- المقبوضات النقدية من إصدار السندات، والقروض، وأوراق الدفع، والرهونات العقارية وغيرها من القروض قصيرة أو طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لتسديد القروض.
- المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الإلتزام القائم والمتعلق بعقد الإيجار.
- والفرق بين التدفقات الواردة (المصادر) والتدفقات النقدية الصادرة (الإستخدامات) يمثل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

6- طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

قبل الحديث عن طرق الإعداد و الخطوات الواجب إتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية، لابد من الإشارة إلى المعلومات و البيانات اللازم توافرها لإعداد هذه القائمة، و هي: ميزانيتين مقارنتين، حسابات النتائج للفترة المالية الحالية، و معلومات إضافية معينة نستخرجها من الملحق.

و تعد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين: المباشرة و غير المباشرة، و سواء استخدمت الطريقة الاولى او الثانية فإن النتيجة واحدة، و يكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، و تستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية هو نفسه.

و يسمح النظام المحاسبي المالي بإتباع أي طريقة و لكنه يشجع على إتباع الطريقة المباشرة، و نوضح فيما يلي خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية :

أ - الخطوة الأولى : تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة و آخرها. و هذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين .

ب - الخطوة الثانية: تحديد التغير في النقدية من الأنشطة التشغيلية، و هذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات النتائج الحالية و تحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين وكذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة، و في هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة .

▪ الطريقة المباشرة: و يطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج حيث يتم بموجها تحديد كل من المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، و يكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط، و يتم الإفصاح من خلال :

➤ السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.

➤ عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، و كذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي :

- التغيرات خلال الفترة في المخزون و المدينين الزبائن و الدائنين من العمليات التشغيلية.

- البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الاهتلاك، المؤونات، و خسائر القيمة .

- البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

▪ الطريقة غير المباشرة: و يشار إليها بطريقة التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج و تحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية، و تضم هذه البنود:

- التغيرات خلال الفترة في المخزون و المدينين و الدائنين من العمليات التشغيلية .

- البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب و خسائر

تحويل العملة غير المحققة، و الأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية.

- باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية .

ج - الخطوة الثالثة: تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية، و ذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها و دون إجراء مقاصة بينهما.

د - الخطوة الرابعة: يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية)، و هو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها ليتطابق مع رصيد النقدية و ما يعادلها في آخر المدة.

مثال:

تقوم الشركة بإعداد بيان التدفق النقدي الخاص بها وفقا للطريقة المباشرة، وقد توفرت لديك المعلومات التالية عن عملياتها:

- صافي المبيعات (على الحساب): 125000 دج

- الحسابات المدينة (عملاء) في بداية الدورة: 62500

- الحسابات المدينة في نهاية الدورة: 37500

- المشتريات (على الحساب): 100000

- الحسابات الدائنة (موردون) في بداية الدورة: 50000

- الحسابات الدائنة في نهاية الدورة: 47500

- مصاريف التشغيل: 75000

- مصاريف مستحقة في بداية الدورة: 12500

- مصاريف مستحقة في نهاية الدورة: 10000

- إهلاك الممتلكات والمنشآت: 15000

بغرض عرض بيان التدفق النقدي وفقا للطريقة المباشرة؛ يطلب منك حساب التحصيلات النقدية من العملاء والمدفوعات النقدية للموردين والنقد المدفوع مقابل نفقات التشغيل.

الحل:

النقد المحصل من العملاء:

125000 و.ن	صافي المبيعات
62500	إضافة: الحسابات المدينة في بداية الدورة
(37500)	خصم: الحسابات المدينة في نهاية الدورة
<u>150000</u> دج	ومنه: التحصيلات النقدية من العملاء

النقد المدفوع للموردين:

100000 دج	المشتريات
47500	إضافة: الحسابات الدائنة في نهاية الدورة
(50000)	خصم: الحسابات الدائنة في بداية الدورة
<u>97500</u> دج	ومنه: المدفوعات للموردين

النقد المدفوع للنفقات التشغيلية:

75000 دج	المصاريف التشغيلية
12500	إضافة: المصاريف المستحقة في بداية الدورة
(10000)	مخصوصا منه: المصاريف المستحقة في نهاية الدورة
(15000)	مخصوصا منه أيضا: اهتلاك الممتلكات والمنشآت
<u>62500</u> دج	إذن: النقد المدفوع لتغطية نفقات التشغيل

قائمة المراجع المستعملة في المحاضرة:

- جمعة فلاح حميدات، المنهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)، كتاب منشور عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان – الأردن، 2019.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، إصدار عام 2021.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دائر وائل للنشر، عمان – الأردن، 2016.
- محمود كبيش، محاضرات مقياس معايير محاسبية دولية، محاضرات منشورة على الخط لطلبة السنة الثانية ماستر، جامعة جيجل، 2022.
- كيموش بلال، دروس وتطبيقات في مقياس معايير المحاسبة الدولية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية علوم مالية ومحاسبية، جامعة سكيكدة، 2019/2018.
- بركم زهير، محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية علوم مالية ومحاسبية، جامعة أم البواقي، 2019/2018.